اقتصاد

الكويت: عوائد الاستثمارات تفوق النفط

الكويت ـ **خالد الخالدي**

أكد وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار الكويتي، خليفة حمادة، على قوة المركز المالي للدولة، رغم الصعوبات الناجمة عن تراجع أسعار النفط وتفشي وباء كورونا، مشددا على أن النمو في صندوق احتياطي الأجيال في السنوات الخمس الماضية فاق إجمالي الإيرادات النفطية للبلاد في نفس الفترة. وناقشت الحكومة الكويتية، أمس الخميس، الحالة المالية للدولة في جلسة خاصة وسرية عقدت في مجلس الأمة (البرلمان)، حيث استعرض الوزير حمادة، الحالية المادية للدولة، وسط اعتراض نواب المعارضة الذين طلبوا عقد جلسة علنية قبل أن يرفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، الجلسة ويعلن فض دور الانعقاد الحالي.

وشهدت الجلسة سجالاً حاداً بين نواب المعارضة ورئيس مجلس الأمة، عقب حصول اقتراح الحكومة بتحويل الجلسة إلى سرية على 32 صوتاً، فيما صوت 30 نائباً مع الجلسة العلنية. وقال وزير المالية، عقب انتهاء الجلسة في بيان صحافي لخص فيه الحالة المالية للدولة، إن «المركز المالي لدولة الكويت قوي جدا، لأنه مدعوم بالكامل من صندوق احتياطي الأجيال القادمة»، مؤكدا أن إيرادات الصندوق لا تدخل في الميزانية، بل يعاد استثمارها كما نص عليه قانون إنشائه. كما أكد الوزير على أن أداء صندوق احتياطي الأجيال القادمة «كان الأفضل في تاريخه»، إذ حقق نسبة نمو بلغت 33 في المائة في هذه السنة، متفوقا على نظرائه من الصناديق السيادية العالمية التي تفصح عن أدائها وعلى أداء المؤشرات الرئيسية. وأشار الوزير إلى أن النمو في صندوق احتياطي الأجيال في السنوات الخمس الماضية فاق إجمالي الإيرادات النفطية لنفس الفترة.

كما ذكر أن السيولة في خزينة الدولة (الاحتياطي العام) استنفدت بالكامل في الصيف الماضي، نتيجة السحوبات التي تمت لتغطية مصروفات الدولة التي تعاني من اختلالات هيكلية متراكمة، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات سريعة لتوفير السيولة، منها إيقاف تحويل 10 في المائة من الإيرادات إلى صندوق الأجيال بأثر رجعي اعتبارا من نتائج السنة المالية (2018-2019)، فضلا عن بيع بعض الأصول في خزينة الدولة (الاحتياطي العام) على صندوق احتياطي الأجيال القادمة.

وأدت هذه الإجراءات إلى توفير سيولة بما يقارب 7 مليارات دينار (نحو 23 مليار دولار) في خزينة الدولة، لمواجهة مصروفات الميزانية العامة.

ولفت الوزير إلى أن سعر التعادل في موازنة (2021/ 2022) هو 90 دولارا لبرميل النفط، كما لفت إلى برنامج الحكومة للإصلاح المالي المقدم إلى مجلس الأمة والذي يتضمن عدة مشاريع قوانين تختص بتوفير السيولة بالإضافة إلى مبادرات إصلاحية، مشددا على أن مشاريع القوانين التي تختص بتوفير السيولة هي ليست مشاريع إصلاح، بل أدوات مالية ضرورية تمهد للإصلاح ولا تغني عنه.

(فرانس برس)

قفزة في صادرات سيارات «كيا»

قالت شركة «كيا»، ثاني أكبر صانع للسيارات في كوريا الجنوبية، أمس الخميس، إن مبيعاتها ارتفعت بنسبة 20,2% في الشهر الماضي مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، بفضل الطلب الخارجي القوي على السيارات الرياضية متعددة الاستخدامات. وذكرت الشركة في بيان لها أنها باعت 253,592 سيارة في يونيو/ حزيران، ارتفاعا من 210,895 وحدة في نفس الشهر من العام الماضي، حسب وكالة الأنباء الكورية (يونهاب).

وأضافت الشركة أن مبيعاتها المحلية تراجعت بنسبة 17,9% على أساس سنوي لتصل إلى 49,280 وحدة في الشهر الماضي، حيث خفضت الشركة إنتاجها بسبب النقص في الرقائق الإلكترونية. وقالت الشركة إن مبيعاتها الخارجية قفزت بنسبة 35,4% على أساس سنوي لتصل إلى 204,312 وحدة في الشهر الماضي.

أسماء في الأخبار

رئيسة البنك المركزي الأوروبي، كريستين لاغارد، قالت إن اقتصاد منطقة اليورو قد يتجنب السيناريو الأكثر تشاؤما المتصور في بداية الوباء، لكنه لا يزال يواجه مخاطر من سلالات الفيروس. وذكرت أمام البرلمان الأوروبي الخميس: «تحسّن التوقعات الاقتصادية على خلفية التقدم السريع في حملات التطعيم يخفض من احتمالية حدوث سيناريوهات خطيرة». لكنها ذكرت ان ذلك التعافي لا يزال يواجه حالة عدم يقين بسبب انتشار طفرات الفيروس، بحسب «رويترز».

محافظ بنك إنكلترا، أندرو بايلي، قال إن على صانعي السياسات عدم المبالغة في رد الفعل على الارتفاع المؤقت للتضخم في المملكة المتحدة. وذكر خلال خطاب في لندن الخميس ان جزءا من ارتفاع التضخم أخيرًا يرجع إلى تأثيرات أساسية مع تخفيف قيود الإغلاق المرتبطة بالوباء، وأن تلك الآثار لن تستمر، كما يتوقع التحول بعيدًا عن السلع الاستهلاكية والاتجاه نحو الخدمات مع إعادة تشغيل الاقتصاد بالكامل. واضاف وفقًا لـ«بلومبيرغ»: من المهم عدم المبالغة في رد الفعل على النمو القوي المؤقت والتضخم للتأكد من أن التعافي غير مقوض بالتشديد السابق لأوانه للظروف النقدية.

صندوق المضارب العالمي الشهير، جورج سورس، قرر الاستثمار في العملات المشفرة بعدما منحت كبيرة مسؤولي الاستثمار لدى الصندوق، دون فيتزباتريك، الضوء الأخضر لبدء التداول في تلك الفئة من الأصول. وحسب صحيفة، «ذا ستريت»، الأربعاء، فإن فيتزباتريك طلبت من عملاء «سوروس فاند مانجمنت» الاستعداد لتداول بيتكوين في الأسابيع الأخيرة. ويبحث الصندوق الاستثمار في العملات المشفرة منذ 2018، وانخرط عدد من صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية في التداول في هذه السوق الذي وصلت قيمته السوقية إلى تريليوني دولار في وقت سابق من العام الجاري.

العالم على موعد مع الفقاعات

مصطفى عبد السلام

بات العالم على موعد مع فقاعات كثيرة تنذر بحدوث أزمات مالية واقتصادية للدول، ومعيشية للمواطن. أزمات قد تفوق في حدتها تداعيات الأزمة المالية في 2009. فهناك فقاعة تضخم أسعار السلع مع إقبال الدول والشركات الكبرى على تخزين الأغذية والسلع والمعادن والمواد الخام ووضع قيود على تصديرها، مع زيادة الطلب على تلك السلع من قبل الدول الراغبة في تعظيم الإنتاج وعودته لمعدله الطبيعي وتعويض ما فاتها على مدى 18 شهراً هي فترة تفشي وباء كورونا، وهذه الفقاعة ستضر أولا الدول المستوردة للأغذية، ومنها دول، مثل مصر والجزائر والمغرب وتونس والإمارات والسعودية والأردن، حيث سترفع كلفة استيراد السلع الغذائية والبالغة قيمتها نحو 100 مليار دولار سنويا لكل الدول العربية.

وهناك فقاعة أسعار النفط وزيادة سعر البرميل المتوقعة لأكثر من 100 دولار، وهو ما يترتب عليها زيادة أسعار المشتقات البترولية من بنزين وسولار وغاز طبيعي، وهذه الزيادات ستترك آثارا كارثية على موازنات الدول العربية المستوردة للطاقة، وستضغط أكثر على المواطن الذي قد يجد نفسه أمام زيادات على أسعار كل شيء بسبب ارتفاع سعر الوقود، خاصة المواصلات والكهرباء.

وهناك فقاعة العقارات في عدد من الدول، منها بريطانيا والولايات المتحدة، حيث تسجل زيادة ملحوظة في أسعار المنازل بمعدلات غير مسبوقة بسبب موجة الشراء الجنوني للعقارات باعتبارها من الأصول شبه الآمنة والتي تحمي صاحب المال من مخاطر التضخم.

وهناك فقاعة العملات الرقمية، وبوادرها تهاوي سعر بيتكوين من 65 ألف دولار في إبريل/ نيسان إلى نحو 33 ألف دولار، وهناك توقعات بتراجع السعر لأقل من 20 ألف دولار. وامتد التراجع لعملات أخرى، مثل إيثريوم وريبل، وهذه الفقاعة ستكبد المضاربين خسائر تفوق قيمتها مليارات الدولارات، كما ستحدث هزة في أسواق الصرف والاستثمار.

وهناك فقاعة البورصات التي شهدت ارتفاعات في زمن كورونا، خاصة «وول ستريت». ومن المتوقع أن تشهد البورصات عملية تصحيح وتراجع في أسعار الأسهم مع عودة جاذبية الاستثمار في الأدوات الأخرى والعملات والأصول وأدوات الدين، وعودة الحياة لأنشطة الاقتصاد.

وهناك فقاعة العملات، وفقاعة الديون السيادية التي من المتوقع أن تنفجر مع الكشف عن الخسائر الفادحة التي تكبدتها الموازنات جراء تفشي كورونا ووقف أنشطة الاقتصاد وتراجع الإيرادات.

ببساطة العالم انتقل من فقاعة واحدة هي تضخم أزمة كورونا الصحية والتي انعكست سلبا على مجمل الاقتصاد العالمي، إلى فقاعات أكبر وأخطر.

استمرار أزمة الوقود في لبنان رغم رفع الأسعار 15%

بيروت ـ **رينا الجمّال**

استيقظ اللبنانيون، أمس الخميس، على ارتفاع جديد للأسعار بنسبة وصلت إلى 15%، في ظلّ استمرار الأزمة التي تتفاقم حدّتها على صعيد طوابير الانتظار والحوادث الأمنية والشح في المعروض من المحروقات.

وارتفع سعر صفيحة البنزين 95 أوكتان بمقدار 9000 ليرة، و98 أوكتان 9300 ليرة، والمازوت 8300 ليرة، والغاز 4000 ليرة. وأصبحت الأسعار، وفق الجدول الرسمي، بنزين 95 أوكتان 70100 ليرة، وبنزين 98 أوكتان 72200 ليرة، والمازوت 54400 ليرة، والغاز 41600 ليرة، وفق بيانات وزارة الطاقة.

وكانت أسعار المحروقات سجلت، الثلاثاء الماضي، ارتفاعاً كبيراً بعد صدور الجدول، وفق سعر صرف مدعوم عند 3900 ليرة للدولار، بدلاً من السعر الرسمي وهو 1500 ليرة، (سعر السوق السوداء أكثر من 17 ألف ليرة للدولار)، بيد أن إشكالاً حصل حول التسعيرة دفع الشركات المستوردة للنفط إلى الامتناع عن تسليم البضائع ريثما يتم التصحيح وبالتالي زيادة الأسعار.

وعُقد لأجل ذلك اجتماع بين المديرة العامة للنفط، أورور فغالي، وأصحاب الشركات الذين اعترضوا على احتساب بعض عناصر التسعيرة، مطالبين باحتسابها على سعر صرف الدولار النقدي، وقد أبدت فغالي تفهمها لمطالبهم واستعدادها لدرسها وعرضها على وزير الطاقة.

وعلى الرغم من زيادة الأسعار، وإعلان المعنيين الاتفاق على تزويد السوق بالمحروقات، إلا أن الأزمة لا تزال مستمرّة، حيث شهدت محطات الوقود، منذ صباح أمس الخميس، زحمة طوابير، في ظلّ استمرار إقفال بعض المحطات أبوابها.

وحول هذه المشاهد، يؤكد عضو نقابة أصحاب المحطات، جورج براكس، لـ«العربي الجديد»: «إننا سنظلّ نراها طالما أن جوهر المشكلة لم يُحلّ، أي التخزين والتهريب، حيث إن وتيرة التسليم تحسّنت اليوم، بيد أن كميات البضاعة اللازمة لم تصل إلى المحطات، وهي تختفي فجأة، فيذهب جزء منها إلى التخزين والجزء الأكبر إلى التهريب».

أما حول احتمال تسجيل ارتفاع جديد للأسعار، فيقول براكس إن كل شيء وارد، ولكن هناك عوامل إقليمية دولية ننتظر تبلورها لنعرف ما إذا سيكون المسار تصاعدياً أو سنشهد انخفاضاً في الأسعار.

مال وسياسة

قرارات مغربية تكبّد الإسبان خسائر بالغة: معركة المغتربين

في سياق الأزمة السياسية التي نجمت عن استقبال إسبانيا لزعيم بوليساريو، قرر المغرب عدم عبور المغتربين في الصيف الحالي من الموانئ الإسبانية نحو المملكة، في تقدير الخسائر بحوالي 1,15 مليار يورو، منها 500 مليون يورو تخص العبور على متن البواخر. لقد ذهبت التقديرات إلى أن المغاربة يصرفون ذلك المبلغ عند عبورهم من البلدان الأوروبية حيث يقيمون أثناء توجههم نحو المملكة في الفنادق والمطاعم ومحطات الاستراحة وبقتنون تذاكر البواخر عبر إسبانيا التي تعتبر المتضرر الأكبر من عدم شمول الموانئ الإسبانية بعملية العبور في الصيف الحالي، خاصة بين ميناء الجزيرة الخضراء وطنجة المتوسط. كان ذلك في سياق الأزمة السياسية التي نجمت عن استقبال إسبانيا لزعيم بوليساريو الانفصالية إبراهيم غالي، وهو الاستقبال الذي أغضب المغرب، وإن كان الطرفان لم يدخلا رسميا في حرب اقتصادية، رغم دعوة بعض منتجي الخضار والفواكه الإسبان لمقاطعة الصادرات المغربية. ويعتبر المغرب من أولويات الخطة التي صاغتها إسبانيا من أجل تعزيز تدويل شركاتها، خاصة في القارة السمراء، هذا ما دفع الشركة الإسبانية لتمويل التنمية إلى فتح مكتب لها بالدار البيضاء من أجل استعمالها كمنصة لتسيير عملياتها في أفريقيا جنوب الصحراء. ولم يغفل مراقبون إسبان في ظل الأزمة طرح فرضية لجوء المغرب إلى تقليص حضور إسبانيا في المشاريع الكبرى ذات الصلة بالبنيات التحتية والسياحة، بل إن إسبانيا ستراقب عن كثب التوجه الذي عبر عنه المغرب بخفض وارداته من الخارج، حيث يتطلع إلى استبدال مشتريات من الخارج بقيمة 8,5 مليارات دولار بمنتجات توفرها المصانع المحلية.

الرباط ـ مصطفى فهاس

لم تتردد وسائل الإعلام الإسبانية عندما قرر المغرب عدم عبور المغتربين في الصيف الحالي من الموانئ الإسبانية نحو المملكة، في تقدير الخسائر بحوالي 1,15 مليار يورو، منها 500 مليون يورو تخص العبور على متن البواخر. لقد ذهبت التقديرات إلى أن المغاربة يصرفون ذلك المبلغ عند عبورهم من البلدان الأوروبية حيث يقيمون أثناء توجههم نحو المملكة في الفنادق والمطاعم ومحطات الاستراحة وبقتنون تذاكر البواخر عبر إسبانيا التي تعتبر المتضرر الأكبر من عدم شمول الموانئ الإسبانية بعملية العبور في الصيف الحالي، خاصة بين ميناء الجزيرة الخضراء وطنجة المتوسط. كان ذلك في سياق الأزمة السياسية التي نجمت عن استقبال إسبانيا لزعيم بوليساريو الانفصالية إبراهيم غالي، وهو الاستقبال الذي أغضب المغرب، وإن كان الطرفان لم يدخلا رسميا في حرب اقتصادية، رغم دعوة بعض منتجي الخضار والفواكه الإسبان لمقاطعة الصادرات المغربية. ويعتبر المغرب من أولويات الخطة التي صاغتها إسبانيا من أجل تعزيز تدويل شركاتها، خاصة في القارة السمراء، هذا ما دفع الشركة الإسبانية لتمويل التنمية إلى فتح مكتب لها بالدار البيضاء من أجل استعمالها كمنصة لتسيير عملياتها في أفريقيا جنوب الصحراء. ولم يغفل مراقبون إسبان في ظل الأزمة طرح فرضية لجوء المغرب إلى تقليص حضور إسبانيا في المشاريع الكبرى ذات الصلة بالبنيات التحتية والسياحة، بل إن إسبانيا ستراقب عن كثب التوجه الذي عبر عنه المغرب بخفض وارداته من الخارج، حيث يتطلع إلى استبدال مشتريات من الخارج بقيمة 8,5 مليارات دولار بمنتجات توفرها المصانع المحلية.

الزجاج من وقف التهريب

وترى إسبانيا في التدابير التي اتخذها المغرب أخيرا نوعا من الحصار الاقتصادي، إلى درجة دفعت رئيس مليلية المحتلة إدواردو دو كاسترو، إلى التعبير عن غضبه من التدابير التي اتخذتها المملكة المتمثلة في إغلاق معبري سبتة ومليلية، حيث صرح لوكالة الأنباء الإسبانية «إيفي»، قائلا: «خارطة طريق المغرب واضحة، إنه يريد أن يكبر، وفي خضم هذا النمو نغرق نحن. من الجيد بناء موانئ بشمال البلد وكذلك بنيات تحتية، غير أن ذلك لا يجب أن يتم على حسابنا». ويعتبر الإسبان أن إغلاق معبري المدينتين يعرضهما لأزمة اقتصادية خانقة، في وقت يؤكد المدير العام للجمارك والضرائب غير المباشرة بالمغرب، نبيل لخضر، أن نهاية التهريب عبر سبتة ومليلية لا رجعة عنها، حيث اعتبر أن معبري المدينتين لا يشكلان ممرا ليس للسلع فقط بل للأفراد أيضا، حيث يراد تحويلهما كما الموانئ معبرين للمسافرين، الذين يحملون معهم سلعا للاستهلاك الشخصي فقط. ويتصور رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، بوعزة الخراطي، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن السلع المهربة عبر سبتة ومليلية المحتلتين تشكل خطرا على صحة المستهلكين ما دامت لا تخضع للمراقبة الواجبة، غير أنه يؤكد على أن المنافسة التي تشكلها بالنسبة للمنتجات المحلية أو تلك المستوردة عبر قنوات رسمية تفضي إلى فقدان فرص عمل بسبب الإفلاس الذي قد يطاول وحدات إنتاجية بالمملكة. ولا تتوفر مدينتا مليلية وسبتة على إنتاج أو صناعة محلية، حيث يأتي كل شيء من الخارج، وهو ما يدفع مسؤولي الجمارك إلى التأكيد على أن 80 في المائة من السلع التي تنتهي في المدينتين تُصرف بالمغرب، ما يمثل رقم معاملات يتراوح بين 1,5 مليار وميليارَي دولار.

صعود مفاجئ

لم يكن المراقبون الإسبان على مدى السنوات الأخيرة يتوقعون أن يتمكن ميناء طنجة المتوسطي، من تجاوز الموانئ الإسبانية في النقل البري للسلع بين البحر الأبيض المتوسط والأطلسي، تجلى في العام الماضي أن الميناء المغربي تبوأ المرتبة الأولى متقدما على ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني. فقد أكد المكلف بمهمة لدى مجلس الشاحنين الأوروبي، جوردي إسبين، ذلك التقدم، في تصريح سابق لوكالة بلومبيرغ. ويتجلى أن ميناء طنجة المتوسط تعامل مع 5,8 ملايين حاوية في العام الماضي، بزيادة بنسبة 20 في المائة، مقارنة بالعام الذي قبله، حيث تفوقت تلك المنصة على ميناء الجزيرة الخضراء التي بلغت حركة الشحن فيه 5,1 ملايين حاوية. ويعتقد الاقتصادي محمد الشيكر، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن المشاريع التي أطلقها بشمال المملكة من شأنها أن تزعج الإسبان، ضاربا مثلا بميناء طنجة المتوسطي، الذي تجلى أن ينافس بقوة ميناء الجزيرة الخضراء، بعدما كان هذا الأخير يحصل على حصة الأسد على مستوى النقل البحري.

ويضيف أن الصعود الاقتصادي لشمال المغرب يستحضره الإسبان بقوة في علاقتهم مع المملكة، في الوقت نفسه، ترتهن مدينتا سبتة ومليلية المحتلتان على مستوى معاش ساكنتهما للمغرب، وهو ما يفسر الصعوبات التي تعانيان منها منذ وقف التهريب، خاصة بعد إغلاق المعبرين وتحويل التعشير نحو ميناء بني نصار بالناظور مثلا.

ميناء طنجة يتفوّق على الموانئ الإسبانية (عبد الحفّ سنا/فرانس برس)

%20
تعامل ميناء طنجة المغربي مع 5,8 ملايين حاوية في العام الماضي، بزيادة بنسبة 20 في المائة، مقارنة بالعام الذي قبله، حيث تفوق على ميناء الجزيرة الخضراء الإسباني الذي بلغت حركة الشحن فيه 5,1 ملايين حاوية.

الجزائر

قرارات ينعشان السوق السوداء للعملة

الجزائر ـ حمزة كحال

عاد النشاط لسوق العملات الأجنبية الموازية في الجزائر، في أعقاب إعلان الحكومة فتح المجال الجوي بعد أكثر من سنة من الغلق، بسبب كورونا، بالإضافة لإعطاء الضوء الأخضر أخيرا لاستيراد السيارات المستعملة، ما ينذر بارتفاع الطلب في الأسواق الموازية للعملة، وعودة اتساع الهوة لأسعار الصرف بين السوقين الرسمية والموازية، التي ضيقها تهاوي الدينار في الأشهر الأخيرة في التعاملات البنكية الرسمية.

على بعد أمتار من مجلس الأمة، في ساحة «بور سعيد»، أو «السكوار» كما يحلو للجزائريين تسميتها، أشهر أسواق العملات في البلاد، بدأ النشاط يعود إليها بعد أشهر. لم يجد فيها بائعو «العملة» من زبون. وظلوا يتقاسمون أرقتها مع بعضهم البعض ينتظرون بائعا أو مشتريا لأي عملة كانت. فخبر فتح المجال الجوي وعودة استيراد السيارات المستعملة، أثلج صدور باعة العملة، الذين يعدون الميل الأول للجزائريين في ظل منع القانون لبيع العملات في البنوك. يقول الشاب أسامة بائع للعملة بسوق «السوكوار» إن «سعر العملات قفز بدينارين إلى 3 دنانير في الأيام الأخيرة، فاليورو ارتفع من 211 دينارا لليورو الواحد، إلى 213 دينارا للبيع، في حين بلغ سعر صرف الدولار 178 دينارا للبيع بعدما كان عند 175 دينارا الأسبوع المنصرم، ونفس الشيء للجنيه الاسترليني». وأضاف لـ«العربي الجديد» أن «سوق العملة شهد في الأيام الأخيرة حركية أعادت الأمل للبائعين الذين عانوا الأمرين منذ مارس/آذار من السنة الماضية، بسبب غلق الحدود وتجميد الاستيراد وغيرها من النشاطات التجارية، التي «قتلت أسواق العملة» حسب البائع. من جانبه، يتوقع البائع كمال في حديث مع «العربي الجديد» أن «تعود الحياة لسوق العملة الموازية مع فتح الأجواء وعودة رحلات المسافرين من وإلى الجزائر، كما تراهن على استيراد السيارات المستعملة لإنقاذ نشاطنا». ويؤكد كمال أن «بائعي العملة في الأسواق الموازية عاشوا سنة صعبة، بسبب الركود الذي ضرب نشاطهم بعد غلق الحدود وتجميد الاستيراد خاصة من الصين في الأشهر الأولى بعد تفشي الوباء، وحتى بعد عودة الاستيراد ظل يسير بوتيرة ضئيلة بسبب تقليص الجزائر لحجم تدفق السلع في ظل الوباء وكبح الواردات».

وكانت الجزائر قد قررت إنهاء العزلة التي فرضها انتشار فيروس كورونا، قبل أكثر من سنة، وذلك بفتح الحدود أمام الرحلات التجارية ونقل المسافرين، مطلع يونيو/ حزيران الحالي. وسمحت الحكومة الجزائرية بثلاث رحلات أسبوعية من وإلى فرنسا، من قبل الجوية الجزائرية، تربط باريس ومرسيليا بالجزائر العاصمة، كما ستضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية رحلة أسبوعية من وإلى إسطنبول وبرشلونة وتونس العاصمة.

وحملت الموازنة التكميلية للعام 2021، الضوء الأخضر لتحرير استيراد السيارات المستعملة رسمياً، في خطوة وصفها مراقبون بأنها تستهدف استرضاء الشارع وامتصاص غضب الحراك الشعبي المتواصل منذ 22 فبراير/ شباط 2019، بقابله تخوف من أن يفتح هذا القرار بابًا جديدًا على الفساد في حال غياب الرقابة الحكومية.

وإلى ذلك، يرى الخبير المالي، نبيل جمعة، أن «تفاعل السوق الموازية مع رفع الحظر عن الرحلات الجوية واستيراد السيارات المستعملة، لسبب وحيد وهو كون السوق الموازية للعملة هي الممول الوحيد للجزائريين وحتى الأجانب المقيمين في البلاد بالعملات، فقانون الإقراض والنقد يمنع على البنوك بيع العملات إلا بعد تقديم تذكرة سفر مع حجز الفندق، وذلك مرة واحدة في السنة، على ألا يتعدى حجم العملة المُباعة 15 ألف دينار».

ويقترح الخبير جمعة، في حديث مع «العربي الجديد»، «فتح مكاتب صرف في الجزائر وذلك لامتصاص الكتلة المالية المتداولة في الأسواق الموازية، والسماح للجزائريين بشراء العملة بطرق أكثر ليونة وبأسعار معقولة».

فتح الأجواء ساهم في إنعاش سوق العملات الأجنبية (Getty)

أخبار العرب

البنك الدولي يقدّم منحة تنموية للصومال

وقّع وزير المالية الصومالي عبد الرحمن دعالي بيلي، مع ممثلة الصومال لدى البنك الدولي كريستينا سفنسون، على منحة مالية مقدمة لمقديشو، وقدرها 445 مليون دولار، لتنفيذ مشاريع تنموية مختلفة. وحسب وسائل إعلام رسمية، ناقش الجانبان، خلال اجتماع أول من أمس، الإنجازات التي حققها الصومال حول إعادة إنعاش الاقتصاد المحلي، والمشاريع التنموية المستقبلية لإعادة هيكلة الاقتصاد بعد مرحلة الانهيار. وقال بيلي، عقب توقيع الاتفاقية لوسائل إعلام محلية، إنّ «هذه المنحة المالية من البنك تعبّر عن مدى جدارتنا في السنوات الماضية لتحقيق نمو اقتصادي في البلاد»، موضحاً أنّ «هذه التبرعات ستمول لتنفيذ مشاريع تعليمية وصحية». يُذكر أنّ البنك الدولي يدعم اقتصاد البلاد منذ عام 2012، حيث دعم ميزانية الصومال بأكثر من 100 مليون دولار، كما ساهم في تمويلات الحد من جائحة كورونا عام 2020.

وفق تقديرات رسمية، يصل دخل الفرد في الصومال يومياً إلى نحو أقل من دولارين، وتصل نسبة الفقر إلى نحو 80%، بسبب غياب سياسات حكومية اقتصادية لتشجيع الاستثمار محلياً وخارجياً.

بورصة الكويت تغلق على ارتفاع

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها اليوم، على ارتفاع مؤشر السوق العام 1,24 نقطة، ليبلغ مستوى 6388,02 نقطة، بنسبة صعود بلغت 0,02 في المائة، وتم تداول كمية أسهم بلغت 305,2 ملايين سهم، تمت عبر 14630 صفقة نقدية، بقيمة 56,6 مليون دينار كويتي (نحو 175,4 مليون دولار أميركي).

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 20,47 نقطة، ليبلغ مستوى 5296,50 نقطة، بنسبة هبوط بلغت 0,39 في المائة، من خلال كمية أسهم بلغت 211,2 مليون سهم، تمت عبر 8974 صفقة نقدية، بقيمة 23,1 مليون دينار (نحو 71,61 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الأول 10,5 نقاط، ليبلغ مستوى 9646,6 نقطة، بنسبة صعود بلغت 0,15 في المائة، من خلال كمية أسهم بلغت 94,03 مليون سهم، تمت عبر 5656 صفقة، بقيمة 33,5 مليون دينار (نحو 103,8 ملايين دولار).

تقارير عربية

مال ونفط

حصاد 100 يوم للحكومة الليبية: تواصل الأزمات

طرابلس ـ أحمد الخميسي

بعد مرور 100 يوم على تولّي حكومة الوحدة الوطنية مقاليد الأمور في ليبيا، يكشف مراقبون أن الحصاد كان قليلاً، إذ تواصلت الأزمات الاقتصادية والمعيشية، وما زال الخلاف قائما حول توحيد بعض المؤسسات المالية، رغم التقدم النسبي في العديد من الملفات. وكشف رئيس حكومة الوحدة الوطنية، عبد الحميد الدبيبة، أن 70% من الشعب الليبي يعيشون تحت خط الفقر، وان الحد الأدنى للأجور المقدر بـ450 ديناراً لا يكفي للعيش الكريم. وقال إن الحكومة اقترحت رفع الحد الأدنى للأجور إلى 1390 ديناراً (الدولار = 4,48 دنانير)، وذلك مع سعر الصرف الجديد، مطالبا بضرورة رفع سقف المرتبات. وجاءت تصريحات الدبيبة خلال جلسة استماع مع أعضاء اللجنة المالية بمجلس النواب عقدت مؤخراً، في العاصمة طرابلس. وتأتي تصريحات المسؤول الليبي

رئيس الوزراء: 70% من الشعب يعيشون تحت خط الفقر

البارز، فيما لا تزال أسعار السلع قفزاتها القياسية، بالإضافة إلى تأخر الرواتب وعدم اعتماد الموازنة العامة لعام 2021، بعد 100 يوم من ثقة مجلس النواب في حكومة الوحدة الوطنية. وسقف المرتبات في الوظيفة العامة يصل الحد الأعلى له بقيمة 1276 ديناراً والحد الأدنى به 450 ديناراً، باستثناء أصحاب اللوائح الخاصة من مجلس النواب والأجهزة الرقابية والوزراء، وفقا لبيانات وزارة المالية. وقال المحلل الاقتصادي أبوبكر الهادي، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إن حكومة الوحدة الوطنية بعد 100 يوم لم تقدم أي خطوة نحو تحسين الأوضاع المعيشية، ما أدى إلى زيادة عدد الفقراء. وأضاف أن نسبة الفقراء في ليبيا لا تزايدت، في ظل عدم تمتع المواطن بالمرافق العامة الضعيفة، والانقطاع المستمر للتيار الكهربائي، وقلة المواصلات العامة في البلاد. أما فيما يتعلق بمؤشرات الإنفاق والاستهلاك، فإن النسبة الأعظم تعيش على حد الكفاف في دولة نفطية.

ومن جانبه، رجح أستاذ الاقتصاد بجامعة الجبل الغربي، عبد الحكيم عامر غيت، أن أحد أسباب ارتفاع نسبة الفقر في البلاد هو زيادة معدلات التضخم منذ مطلع العام الحالي بسبب تخفيض قيمة العملة، مشددا على أن التضخم يؤثر سلبا على شريحة كبيرة من المجتمع، وهي فئة محدودي الدخل وأصحاب الدخول الثابتة والمعاشات التقاعدية، الذين تزداد معاناتهم جراء ارتفاع مستويات الأسعار.

وعلى مستوى رجل الشارع، يبدي المواطن تذمّره من الوضع القائم، ففي مشروع جندوبة الزراعي (90 كلم شمال طرابلس) الذي تحول إلى مكب للقمامة، يتجمهر عدد من المواطنين للبحث في أكياس القمامة عن الخردة أو عن قنينات المياه لغرض بيعها.

يقول المواطن حامد علي المنتصر، إنه يأتي يوميا لجمع قنينات الماء الفارغة لغرض بيعها والحصول على بعض الأموال. ويضيف بحسرة: «المرتّب لا يسمن ولا يغني من جوع، فمرتب عامل في البلدية يتقاضى 835 دينارا كيف يكفي لأسرة مكونة من تسعة أشخاص بينهم أطفال؟».

ورأى أستاذ الاقتصاد بأكاديمية الدراسات العليا، أحمد المبروك، أن النسبة الكبرى من العاملين في الكادر الحكومي من الذين يحتلون وظائف ذات دخول متدنية، في الوقت الذي ترتفع فيه أثمان السلع والمواد المستوردة، وتلك المنتجة محليًا، مشيراً إلى أن الحصول على دواء للأمراض المزمنة غير ميسور للجميع، والطبقة الوسطى تلاشت وانضمت للطبقة الفقيرة.

وأوضح لـ«العربي الجديد» أن المعاش الأساسي هو أقل دخل يمكن أن تحصل عليه أية أسرة، وهو لا يتعدى 450 ديناراً، أي ما يعادل 100 دولار. وعلى الرغم من أن الحكومة توفر الدعم للمحروقات، فالكهرباء تنقطع لساعات طويلة، والبنزين لا يتوفر إلا في نطاق المدن الساحلية وبعض مناطق الجبل بالسعر المدعوم. وفي الجنوب الليبي يصل السعر إلى 10 أضعاف السعر الرسمي. وكذلك الأمر لغاز الطهو، فضلا عن غياب الرعاية الصحية لمختلف أنحاء البلاد.

النائر اليعقوبي، 45 عامًا، يعمل في الصباح كموظف حكومي في وزارة الإسكان والمرافق، وفي آخر النهار يعمل كسائق سيارة أجرة لتغطية مصاريف أسرته التي تقطن في ضواحي جنزور، وذلك بعدما دمّرت الحرب الأخيرة منزله في جنوب طرابلس، قال إنه يسعى لتمويل إصلاحات منزله ودخله لا يكفي حتى للمصاريف الشهرية.

كما أن عائلات «ذوي الدخل المحدود» في ليبيا (المعروفة بالأسر المحرومة من الثروة)، البالغ عددها 224 ألف أسرة، كانت أكبر المتضررين من تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية للبلد الغني بالنفط، بعد تعطل المنح المالية التي تقدم لها من صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي الحكومي.

وتحت الظروف القاسية، لم يجد عدد من الليبيين سوى الإقامة في مقرات الشركات الأجنبية أو معسكر باب العزيزية، وبعضهم لجأ للتسول، وآخرون يركضون للحصول على مساعدة مالية عبر منظمات المجتمع المدني. ودمرت الحرب الأخيرة على العاصمة طرابلس بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر، جلّ المساكن العامة والخاصة جنوب العاصمة، بالإضافة إلى توقف العمل الزراعي في تلك المنطقة بسبب الحرب، كما توقف العمل الحرفي في بعض المناطق الشائنة والجنوبية. ومنذ عام 2013 ونفط ليبيا لم يصل إلى معدلاته الطبيعية نتيجة الإقفالات والاعتصامات المتكررة للحقول، وقيام قوات حفتر بإغلاق الحقول والموانئ، وتؤكد بيانات لمصرف ليبيا المركزي أن خسائر الإقفالات غير القانونية للنفط بلغت 153 مليار دولار خلال السنوات السابقة.

استمرار الضغوط المعيشية على الليبيين (Getty)

نمو إيرادات العراق النفطية

نما إجمالي إيرادات العراق من صادرات النفط الخام خلال يونيو/ حزيران الماضي، رغم استقرار الصادرات تقريبا، مقارنة بأرقام الشهر السابق له. وقالت وزارة النفط في بيان، أمس الخميس، إن إجمالي إيرادات صادرات النفط خلال الشهر الماضي، سجل 6,1 مليارات دولار، صعودا من 5,8 مليارات في مايو/ أيار السابق.

يأتي هذا الارتفاع في الإيرادات، وسط تحسن أسعار النفط الخام عالميا مدفوعا بتحسن الطلب على الخام، وتخفيف قيود فيروس كورونا لدى أغلب الأسواق. وأوضحت الوزارة أن صادرات النفط بلغت 2,892 مليون برميل يوميا في يونيو، منخفضة من 2,899 مليون برميل يوميا في مايو. وبلغ إجمالي صادرات النفط خلال يونيو 86 مليونا و765 ألفا و589 برميلا، على مدار الشهر.

طاقة

كهرباء سورية تواصل التدهور... وتصريحات متناقضة للنظام

ريان محمد

يشكو السوريون من تدهور واقع الكهرباء بشكل متسارع هذه الأيام، في ظل موجة حر شديد، الأمر الذي ترك أثرا كبيرا على أصحاب المهن والمصالح، في حين كرر النظام ذرائعه بعدم وجود كميات وقود كافية وحاجة محطات توليد للصيانة، ووجود حصار عبر العقوبات الاقتصادية الأحادية الجانب التي تحول دون ذلك.

أخيرًا، كان يشكو المواطنون في مناطق سيطرة النظام من طول ساعات التقنين التي وصلت في مناطق مثل حلب إلى 7 ساعات قطع وساعة ونصف وصلاً، ومناطق مثل دمشق كان برنامج التقنين فيها 4 ساعات ونصف قطع، وذلك على مدار الـ24 ساعة يوميا.

أما هذه الأيام فقد تدهور واقع الكهرباء بشكل كبير، فلم يعد يميز المواطن بين ساعات التقنين وساعات الوصل، وغالبا يتم استمرار القطع دون أن تلحظ فترة الوصل، بحسب أبو ماهر مصطفى (41 عاما)، موظف في دمشق، مضيفا في حديث مع «العربي الجديد»: «وضع الكهرباء سيئ للغاية، والمشكلة الأكبر من التقنين هي الانقطاعات المتكررة وتبدل توتر التيار، ما تسبب بتعطيل العديد من الأدوات المنزلية الكهربائية». وتابع: «اليوم، أغلب السوريين غير قادرين على إصلاح القطعة الكهربائية التي تتعطل، بسبب ارتفاع أسعار قطع التبديل الكبيرة، إضافة إلى ارتفاع أجور اليد العاملة، فمثلا إصلاح محرك براد احترق بسبب الكهرباء يكلف أكثر من 200 ألف ليرة، وهذا دخل موظف في الدولة لمدة ثلاثة أشهر مثلا، ما يعني حكما الاستغناء عن هذه الأدوات، التي تشكل حاجة أساسية في هذا الزمن. من جهتها، قالت أم عمر جابر، 57 عاما، المقيمة في دمشق، لـ«العربي الجديد»: «بالاسم لدينا كهرباء، لسنا قادرين على ملء خزان المياه ولا حتى شحن المدخرات التي أصبحت المصدر الرئيسي للإنارة على الأقل والتي بدورها ارتفعت أسعارها بشكل كبير فأصغر بطارية 7 أمبير بـ50 ألف ليرة وهناك بطاريات بـ900 ألف ليرة (الدولار = نحو 3150 ليرة).

ولفتت إلى أن «المشكلة الأكبر هي معاناة طلاب الجامعات الذين يتقدمون هذه الأيام للامتحانات وبالكاد يستطيعون الرؤية، كما أننا نكاد نختنق جراء موجة الحر الشديد التي نعيشها هذه الأيام، حيث لا مراوح ولا حتى ماء بارد».

وتحدث التذمر الشديد لدى المواطنين وانتقادات الشديدة لوزارة الكهرباء، قدم وزير الكهرباء غسان الزامل، الأحد الماضي، عبر محطة إذاعة محلية، اعتذاره للمواطنين عن سوء التقنين في الأيام الماضية، موضحا أن ارتفاع التقنين في الفترة الأخيرة يعود إلى أن 70% من المحطات تعمل على الغاز و30% على الفيول، وهناك نقص بكميات الغاز بالإضافة لارتفاع الحرارة وخروج محطات عن الخدمة ولم يتم وضع محطات توليد جديدة.

ولفت إلى أنه تم فصل التغذية عن مجموعة من أصل 3 مجموعات في محطة توليد الزارة للقيام بأعمال الصيانة اضطرارية، وتحتاج 4 شهور للعودة إلى الخدمة نتيجة صعوبة تأمين قطع التبديل.

إلا أن ذات الوزير وعد في تصريح نشر الثلاثاء الماضي عبر صحيفة محلية، بأن هناك تحسناً ملحوظاً ومقبولاً في وضع الكهرباء سيحصل خلال الساعات القادمة، متحدثاً عن تم تأمين كميات لا بأس بها من مادة الغاز، الأمر الذي سيترك انعكاساً إيجابياً على وضع التقنين.

وتتضارب تصريحات مسؤولي النظام، ففي الوقت الذي تحدث به الوزير عن إغلاق محطة تشرين لبدء عملية صيانة تمتد لـ100 يوم وبكلفة 50 مليون يورو، وهي واحدة من 3 محطات تحتاج للصيانة، قال المدير العام لمحطة توليد تشرين الحرارية بسام جبوري، في تصريح صحافي، إن اليوم (الإثنين الماضي) هو الأخير لاستجرار العروض لتأهيل المجموعة البخارية الثانية في المحطة التي تكلف حوالي 25 مليون يورو مغطاة من القرض الروسي.

وأوضح أن البدء بتأهيل المحطة يحتاج إلى وقت حتى يتم قبول العروض وتنفيذ إجراءات العقد، مؤكداً أن المحطة تعمل اليوم على الفيول ضمن طاقتها العادية، ما سحب إحدى ذرائع الوزير. وكان الزامل قال في تصريح بداية الشهر الجاري إنه في الوقت الحالي يتم إنتاج 2500 ميغاواط من الطاقة الكهربائية، توزع على المحافظات السورية، في حين تقدرات احتياجات سورية من الكهرباء في الشتاء هي نحو 6 آلاف ميغاواط، وتنخفض في الصيف إلى 5,5 آلاف ميغاواط.

يذكر أن وزير الكهرباء السابق محمد زهير خربوطلي، صرح في نهاية عام 2018، بأن الإنتاج ارتفع من 1200 ميغا إلى 4000 ميغا خلال العامين 2017 و2018، وسيبلغ بعد 5 سنوات، بحدود 9 ميغا، وهو مستوى ما قبل اندلاع الأزمة السورية، ولا يوجد أي جهة محايدة تؤكد ما هي الأرقام الحقيقية.

أخبار العالم

ارتفاع مبيعات «هيونداي موتور» بنسبة 14%

أعلنت شركة «هيونداي موتور»، أكبر شركة مصنعة للسيارات في كوريا الجنوبية، أمس الخميس، أن مبيعاتها ارتفعت بنسبة 14% في الشهر الماضي مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي، بفضل الطلب القوي على طرازاتها في الخارج على الرغم من جائحة كوفيد-19. وقالت شركة «هيونداي موتور» في بيان لها، إنها باعت 354,409 سيارات في يونيو/ حزيران، ارتفاعًا من 309,827 سيارة في نفس الشهر من العام الماضي. وذكرت الشركة أن مبيعاتها المحلية تراجعت بنسبة 18% لتصل إلى 68,407 وحدات في الشهر الماضي، مقارنة بـ83,700 وحدة في نفس الشهر من العام الماضي بسبب آثار النقص في رقائق أشباه الموصلات على الإنتاج، بينما قفزت مبيعاتها الخارجية بنسبة 27% لتصل إلى 286,002 وحدة مقارنة بـ226,127 وحدة. وتهدف «هيونداي» إلى بيع 4,16 ملايين سيارة لهذا العام، وهو ما يزيد بنسبة 11% عن 3,74 ملايين وحدة باعتها في العام الماضي.

نمو أنشطة مصانع منطقة اليورو في يونيو

زاد نشاط التصنيع في منطقة اليورو في يونيو/ حزيران بأسرع وتيرة مسجلة، حسب ما أظهره مسح أمس، أوضح أيضا أن المصانع واجهت أكبر زيادة في تكاليف المواد الخام في ما يزيد كثيرا عن عقدين. وارتفعت القراءة النهائية لمؤشر آي إتش إس ماركت لمديري المشتريات في قطاع الصناعات التحويلية إلى 63,4 في يونيو/ حزيران من 63,1 في مايو/ أيار، وهي قراءة تتجاوز التقدير الأولي البالغ 63,1 وتمثل أعلى قراءة منذ بدء إجراء المسح في يونيو/ حزيران 1997.

مال وأعمال

يراقب المستثمرون بحذر تداعيات إمدادات النفط العالمية على دورة الأسعار وتداعياتها على أسواق المال والنمو الاقتصادي، وعاد تحالف «أوبك+» للتأثير على الأسواق بعد تكبد دوله خسائر باهظة بسبب الخلافات خلال الأعوام الماضية

الأسواق تراقب الإمدادات بحذر

الدول المنتجة للنفط تسترد أنفاسها مع زيادة الدخول

لندن ـ **العربي الجديد**

تراقب أسواق الأسهم والصرف والمصارف الاستثمارية بحذر شديد صناعة النفط وأسعارها وقرارات تحالف «أوبك+» التي عادت لأهميتها وسط ارتفاع أسعار النفط وتوقعاته تحليق الأسعار فوق مائة دولار. ويرى محللون أن صناعة النفط والغاز لها تأثير كبير على أسواق المال العالمية ونمو الاقتصادات التي تجاهد للخروج من جائحة كورونا، وكذلك على السياسة النقدية والسيولة الدولارية وسعر صرف الدولار. يبدو حتى الآن أن تحالف «أوبك+» يتصرف بحذر في ضخ معروض جديد للسوق النفطية بعد الارتفاع في مداخيل النفط والغاز التي حققتها خلال النصف الأول من العام الجاري، بعد الخسائر الضخمة التي تكبدتها دول المنظمة وحلفاؤها في عامي 2015 و2016 والبالغة تريليوني دولار، وخسائر العام الماضي المقدر لها أن تكون أكثر من تريليون دولار من الدخل النفطي حسب ما ذكرت نشرة «أويل برايس» الأميركية بداية الأسبوع الجاري. ويرى محللون أن التحالف البترولي سيكون حذراً في زيادة سقف الإنتاج خلال العام الجاري، وأنها ستلجأ إلى إدارة الإنتاج لتحقيق دخل في المتوسط حول 75 دولاراً للبرميل حتى تتمكن من الموازنة بين زيادة الدخل النفطي ومساعدة الاقتصاد العالمي على النمو المتوازن. ويرى محللون أن أسعار النفط المتوازنة ستحافظ على احتياطات الدول النفطية لأطول فترة ممكنة، كما تدفع احتياجات تمويل إنفاقها للتراجع.

ويقدر معهد التمويل الدولي في واشنطن في دراسة بهذا الصدد، ارتفاع الدخل النفطي لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 70% خلال العام الجاري مقارنة بالدخل في العام الماضي، كما يتوقع المعهد ارتفاع الدخل النفطي لدول المجلس من 200 مليار دولار في العام الماضي 2020 إلى 340 مليار دولار خلال العام الجاري 2021. وبالتالي يتوقع المعهد أن يتراجع السعر المتوسط للبرميل النفط الذي تحتاجه الدول الخليجية لمعادلة الإنفاق في الميزانيات، حيث تراجع السعر المرجعي الذي تحتاجه السعودية، حسب بيانات المعهد، من 76 دولاراً للبرميل إلى 66 دولاراً خلال العام الجاري، كما تراجع السعر المرجعي لتلبية الإنفاق في كل من الكويت وقطر وباقي دول الخليج الأخرى. ويتوقع معهد التمويل الدولي في ذات الدراسة أن ينعكس ارتفاع أسعار النفط إيجابياً على معدل النمو الاقتصادي في دول الخليج، حيث يقدر ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بالمتوسط في دول الخليج إلى 2,5% خلال العام الجاري من الانكماش الذي شهدته العام الماضي والبالغ 4,9%. ورغم الحديث المكثف عن بدائل الطاقة المتجددة، لاتزال صناعة النفط والغاز الطبيعي هي المحرك الرئيسي لماكينة الصناعة العالمية والمؤثر الرئيسي في أسواق المال العالمية. ووفقاً للعديد من الدراسات التي صدرت خلال العام الجاري لا تزال صناعة الطاقة التقليدية صاحبة النصيب الأكبر في توليد الطاقة واستخداماتها، ومن المتوقع أن يتواصل دور النفط المحوري في الطاقة حتى نهاية العام 2029 وأن يتواصل الدور المحوري للغاز الطبيعي حتى العام 2037.

على صعيد أرباح الشركات العالمية، تتوقع دراسة في هذا الشأن لشركة «ريسبرش أند ماركتس» العالمية، نمو قيمة سوق النفط والغاز العالمي خلال العام الجاري 2021 بنسبة 25,5% إلى 5,871 تريليونات دولار مقارنة بقيمتها السوقية في العام الماضي التي بلغت 4,677 تريليونات دولار. وهذه القيمة حسبتها الشركة على أساس القيمة السوقية لنشاطات شركات النفط والغاز الطبيعي الخاصة بالكشوفات والاستخراج وقيمة المشتقات البترولية ولكنها لا تشمل صناعة البتروكيميائيات. وتتوقع وكالة الطاقة الدولية ارتفاع الاستهلاك العالمي من النفط خلال العام الجاري إلى نحو 101 مليون برميل يومياً.

وتوقعت كل من شركتي النفط الصينيتين تشاينا بتروليم أند كميكال» وبتروتشاينا أمس ارتفاعاً حاداً في صافي الدخل خلال النصف الأول من العام الحالي، بدعم من ارتفاع أسعار الخام في ظل تعافي الاقتصاد العالمي. وذكرت بتروتشاينا، المعروفة أيضًا باسم «سينوبك» أن الظروف الأفضل أدت إلى زيادة كبيرة في الطلب على النفط والغاز والمنتجات البتروكيميائية وساعدتها على تحسن الكفاءة.

وتتوقع الشركة تراوح صافي الدخل ما بين 36,5 مليار يوان (5,6 مليارات دولار) و38,5 مليار يوان في النصف الأول من العام، مقارنة مع خسارة بقيمة 22,9 مليار يوان في نفس الفترة من العام الماضي. وذكرت بتروتشاينا أن أرباحها سترتفع بمقدار ما يتراوح بين 75 مليارا إلى 90 مليار يوان في النصف الأول.

على صعيد أسواق المال وسعر صرف الدولار، عادة تؤثر دورة أسعار النفط بدرجة كبيرة على تلك الأسواق، حيث يقود ارتفاع أسعار النفط من الناحية الإيجابية إلى ارتفاع أسعار أسهم شركات النفط والغاز الطبيعي وشركات المصافي البترولية، كما يرفع الأسعار كذلك الطلب العالمي على الدولار بالنسبة للولايات المتحدة، وبالتالي يدعم أسعاره كما هو ملاحظ حالياً. حيث يدعم ارتفاع النفط الطلب على الدولارات في آسيا القارة الأكثر استهلاكاً للنفط ومشتقاته.

ولاحظت نشرة «مورنينغ ستار» الأميركية، في تحليل يوم الخميس، تكالباً عالمياً لشراء الدولار. ويكنز المستثمرون العملة الأميركية في الوقت الراهن لزيادة سيولتهم الدولارية بسبب مخاوف ارتفاع سعر الفائدة الأميركية، لكن من الناحية السلبية يرى محللون أن ارتفاع أسعار النفط يهدد النمو الاقتصادي العالمي، حيث إنه يرفع من معدل التضخم ويحد من ربحية الشركات في أسواق المال بسبب ارتفاع كلفة الإنتاج.

على صعيد السيولة الدولارية المتاحة للبنوك الاستثمارية العالمية، فإن ارتفاع أسعار النفط يرفع من السيولة المتاحة للتمويل في العالم، وشهدت المصارف الاستثمارية نقصاً مريعاً في السيولة الدولارية خلال العام 2016 حينما انهارت أسعار النفط. وتعد الدول المنتجة للنفط، خاصة دول الخليج التي تحتفظ بفوائضها النفطية في صناديق سيادية وحيازة سندات الخزانة الأميركية من كبار المودعين في المصارف التجارية العالمية في دورات ارتفاع أسعار النفط.

محطة وقود بولاية بنسلفانيا الغربية من واشنطن العاصمة (Getty)

دول أوبك خسرت نحو تريليون دولار من دورة انهيار الأسعار

الخام يحافظ على مكاسبه

ارتفعت أسعار النفط بدعم من انخفاض المخزونات الأميركية، إذ يترقب المستثمرون قرار منتجين رئيسيين بشأن ما إذا كانوا سيقومون على تخفيضات للإمدادات أم سيخففونها في النصف الثاني من 2021. وحسب وكالة رويترز، كسب خام برنت تسليم سبتمبر 15 سنتا أو ما يعادل 0,2%، إلى 74,77 دولارا للبرميل في التعاملات الصباحية في لندن، بينما بلغ خام غرب تكساس الوسيط الأميركي تسليم أغسطس 73,69 دولارا للبرميل بارتفاع 22 سنتا أو ما يعادل 0,3%.

البطالة ترفع «وول ستريت» و«بيتكوين» تواصل التراجع

بينما دعمت بيانات العمل الأميركية سوق المال في افتتاح أمس، واصلت العملات المشفرة تراجعها متأثرة بالهجمات المكثفة ضدها

نيويورك ـ **العربي الجديد**

ساهمت بيانات البطالة أمس في تعزيز الثقة في سوق المال الأميركية، حيث بدأ المؤشر «ستاندرد أند بورز 500» النصف الثاني من العام عند مستويات قياسية الخميس، بعد بيانات أظهرت أن عدد الطلبات الأسبوعية المقدمة للحصول على إعانة البطالة جاء أقل من المتوقع، بينما ربح سهم «وولجرينز» بعدما رفعت الشركة توقعاتها للأرباح السنوية.

وكانت الأسواق تترقب بمزيد من الحذر والحيطة نتائج بيانات البطالة الأميركية، والتي قد تمنح المزيد من الوضوح لسياسة الاحتياط الفيدرالي النقدية في الفترة المقبلة. وجاءت نتائج بيانات البطالة عند 364 ألف طلب مقابل توقعات بتسجيل 390 ألف طلب، وأقل من القراءة السابقة عند 415 ألف طلب.

كما شهدت السوق كذلك ارتفاع الذهب عند مستويات 1778 دولاراً بارتفاع 0,36%، أو بزيادة 6,4 دولارات في سعر التسليم الفوري للأوقية في تعاملات منتصف النهار. ومن المتوقع أن تساهم البيانات الإيجابية في زيادة الثقة في النمو الاقتصادي الأميركي الذي رفع مجلس الاحتياط الفيدرالي توقعاته له في العام الجاري من 6,5%.

لكن على صعيد العملات المشفرة، تتزايد متاعب «بيتكوين» وسط الهجمات المكثفة التي تتعرض لها من عدة جهات رسمية في العالم، خاصة من قبل بنك التسويات الدولية والصين. وحسب وكالة الأناضول تراجعت العملة الافتراضية الأبرز «بيتكوين» ونظيراتها، أمس الخميس، مع استمرار الضغوط الدولية باتجاه وقف التداول بها، لا سيما من الصين.

والأسبوع الماضي، أصدرت لجنة التنمية والإصلاح بمقاطعة سيتشوان (جنوب غربي الصين)، ومكتب الطاقة فيها، بياناً مشتركاً تطالب فيه بإغلاق 26 مشروعاً مشتبهاً به في تعدين العملات المشفرة. وتراجع سعر وحدة بيتكوين 4,92 بالمائة إلى 33,49 ألف دولار بإجمالي قيمة سوقية 628,86 مليار دولار، موزعة على 18,745 مليون وحدة من إجمالي 21 مليوناً مخصصة للتداول.

كما سجلت عملة «إيثيريوم» تراجعاً بنسبة 0,66 بالمائة إلى 2143 دولاراً، و«لايتكوين» بنسبة 4,80 بالمائة إلى 136 دولاراً، و«تيثر» بنسبة هبوط 0,01 بالمائة إلى دولار واحد. ويحتاج تعدين العملات الافتراضية، وبالتحديد «بيتكوين» إلى استهلاك طاقة كهربائية كبيرة، الأمر الذي يزيد كلفة التداول من جهة، ويضغط على مصادر الطاقة التقليدية في ظل جهود عالمية لمكافحة التغير المناخي. وتعد سيتشوان ثاني أكبر مقاطعة لتعدين «البيتكوين» في الصين، ويطالب البيان الأخير شركات الكهرباء بوقف توفير التيار لشارئع التعدين التي تم اكتشافها في المنطقة. ولا تملك العملات الافتراضية، رقماً متسلسلاً ولا تخضع لسيطرة الحكومات والبنوك المركزية، كنظيرتها التقليدية، بل يتم التعامل بها فقط عبر الإنترنت، دون وجود فيزيائي لها.

وفي ذات الصدد، أشعلت تغريدات قطب الأعمال الأميركي، إيلون ماسك، أمس الخميس، حالة صخب في عالم العملات الرقمية، ويبدو أن إيلون يحاول جاهداً دعم عملته المفضلة، «الدوجكوين»، حيث لم تلق تغريدته التي طالب فيها بدعم مقترح جديد في نظام «بيتكوين»، الدعم الكافي من ناحية المكاسب. ودفع ذلك ماسك إلى تقديم موجة من التغريدات الداعمة للعملة الرقمية صباح أمس الخميس، وبعد جلستين من التراجعات القوية نزلت خلالهما «دوجكوين» و«شيبا إينو» بأكثر من 15%، لتضرب أداء «الدوجكوين» فجاة. بيد أن استجابة «الدوجكوين» رغم قوة التغريدات لم تأت على المستوى المتوقع من قطب الأعمال الأميركي الذي يرى أنه الأب الروحي لـ «دوجكوين»، حيث زادت قليلاً بما لا يتجاوز 2% عقب تغريدات ماسك وذلك خلال 24 ساعة من التداولات، بينما ترتفع «دوجكوين» بحوالي 0,1% خلال تداولات بعد تغريدات إيلون ماسك.

على الجانب الآخر، تتراجع «شيبا إينو» بحوالي 6% خلال تعاملات الـ 24 ساعة الماضية، فيما لا تزال «شيبا» تتراجع بحوالي 0,6% خلال تداولات الساعة الأخيرة. ويرى محللون أن كبار المستثمرين في العملات المشفرة ربما يواصلون الهروب خلال الأسابيع المقبلة إن لم يحدث تحسن في سعر بيتكوين التي عادة ما تقود السوق.

تغريدات الملياردير ماسك فشلت في إنقاذ عملة «دوجكوين»

بيانات البطالة تعزز الثقة في سوق المال الأميركية (Getty)

مؤسسة ترامب تخضع للتحقيق

واشنطن ـ **العربي الجديد**

قالت صحيفة «وول ستريت جورنال»، إن المدير المالي لمؤسسة ترامب المالية، الآن القضية. وقطعت مدينة نيويورك بالفعل علاقاتها التجارية مع الرئيس السابق، الذي خضع مرتين لإجراءات مساءلة بهدف عزله. وتعتبر منظمة ترامب شركة عائلية قابضة تمتلك مجموعة من الفنادق وأندية الغولف وممتلكات أخرى. وكانت صحيفة «فايننشال تايمز» قد ذكرت في تقرير يوم 27 يونيو/حزيران الماضي، أن «مؤسسة ترامب تستعد لمواجهة تهم جنائية من جانب المدعي العام في مانهاتن». وقال التقرير إن مؤسسة ترامب وكبير مسؤوليها الماليين، الآن فايسلبيرغ، يستعدان لمواجهة اتهامات جنائية من المدعي العام لمنطقة مانهاتن، سايروس فانس، في وقت مبكر من الأسبوع المقبل، وفقاً لأشخاص مطلعين على الأمر.

ويجب الصحيفة المالية البريطانية، فقد تلقى محامي المؤسسة تحذيراً باتهامات محتملة متعلقة بحساباتها الخاصة بالمزايا الإضافية، خلال اجتماع عبر الإنترنت مع المدعين العامين من مكتب فانس ومكتب المدعي العام في نيويورك، لتيشا جيمس.

ويوضح التقرير أن التحقيق، الذي يجريه فانس والذي دام سنوات قد وصل إلى مرحلة حرجة. وبموجب قانون ولاية نيويورك، لا يمكن للمدعين العامين توجيه الاتهام إلى شركة ما بالاحتيال من دون توجيه تهمة إلى المسؤول التنفيذي المسؤول عن الأنشطة المزعومة فيها. ويشير التقرير إلى أن زوجة ابن فايسلبيرغ السابقة، جينيفر، هي من أخبرت المدعين العامين عما يسمى بالمزايا الإضافية التي تقدمها مؤسسة ترامب، بما في ذلك الشقق بدون إيجار، والرسوم المدرسية، والسيارات الفاخرة، وغيرها من الامتيازات. وقالت إن مثل هذه الهدايا غير الرسمية استخدمت لضمان الولاء والتقليل من الضرائب. وفي ذات الصدد، قال مكتب المدعي العام في نيويورك، في مايو الماضي، إن التحقيق في بعض نشاطات مؤسسة ترامب أصبح يتعلق بجوانب جنائية. وأوضح المتحدث باسم المكتب، أن التحقيق في نشاطات شركة العقارات التابعة للرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب لم يعد «مدني الطابع». ويرى أنصار الرئيس السابق أن التحقيق الجاري حول مؤسسة ترامب ذو طابع سياسي. ويقول مساعدو ترامب إن الشركة لم ترتكب أي مخالفات.

مساعدو ترامب يرون أن التحقيق سياسي وأن المؤسسة لم ترتكب مخالفات

مبنى بناية ترامب تاور في حي مانهاتن بنيويورك (Getty)

رؤية

تونس وبدائل قرض صندوق النقد الدولي

أحمد ذكر الله

حتى الآن لا توجد تصريحات واضحة بشأن نتائج مباحثات وفد الحكومة التونسية برئاسة هشام المشيشي مع صندوق النقد الدولي في مطلع مايو/أيار الماضي، والتي هدفت إلى حصول تونس على قرض بقيمة 4 مليارات دولار، يساهم في خفض حدة الأزمة الاقتصادية التي تعمقت مؤخراً بسبب تداعيات انتشار فيروس كورونا على القطاعات الاقتصادية الرئيسية وفي مقدمتها السياحي، وذلك رغم مرور شهرين على الحدث.

وكانت حكومة المشيشي قد تحركت نحو صندوق النقد مسبوقة بسيل من التحليلات التي سوقت أن قرض الصندوق هو الملاذ الأخير للاقتصاد، لا سيما في ظل تجاوز الدَّين العام 100% من الناتج المحلي الإجمالي، وطفرة الديون الخارجية التي بلغت 30 مليار دولار، والعجز المالي البالغ 11,5% بنهاية العام الماضي، علاوة على ورطة الالتزامات واجبة السداد والتي تقارب 6 مليارات دولار، وكل ذلك في ظل انكماش اقتصادي بمعدل 8,8% وتراجع حاد للاستثمارات الأجنبية بنسبة 26% في نفس العام.

ومن الواضح أن إدارة الصندوق بدت غير متحمسة لمساندة الإدارة التونسية الحالية، حيث لم تلتزم الإدارات السابقة بالمطالب التي فرضها صندوق النقد في اتفاقيتي 2013 و2016، ويرى الصندوق أنها أضحت لا تحتمل التأجيل أو المساومة، ومن بينها إلغاء الدعم عن المواد الغذائية والمحروقات، وتخفيض الأجور في الموازنة العامة، وترشيد الإنفاق الحكومي، وحوكمة المؤسسات العامة.

وتعتبر روشتة الضبط المالي التي يفرضها الصندوق على الدول التي تضطر للاقتراض منه فخاً يعمق العوز والفقر بين سكان البلدان المقترضة، وهو الأمر الذي تحقق من قبل في العديد من الدول التي طبقت هذه الأوامر. ورغم هذه التكاليف الباهظة على عموم الجماهير، فإن الاستفادة من تطبيق البرامج لا تعدو تحسينات هامشية في بعض مؤشرات المالية العامة، ولم تحدث في أية تجارب سابقة نقلة يمكن الاستشهاد بها في النواحي الإنتاجية الصناعية أو الزراعية، أو حتى تحسينات في الخدمات العامة، بل تكون قروض الصندوق مقدمة للمزيد من القروض والتدخلات التي لا تنتهي، والتي ترهن البلدان والشعوب لإدارة الصندوق ومن خلفها قوى الهيمنة العالمية.

يصب تردد إدارة الصندوق في الاستجابة للحكومة التونسية في مصلحة التونسيين، حيث تمر البلاد بأزمات سياسية متلاحقة وحالة من الغليان الداخلي، بعد فشل حكومات ما بعد الثورة في تحقيق التطلعات الشعبية إلى توفير الحياة الكريمة جنباً إلى جنب مع الحرية والكرامة الإنسانية، وبالتالي، فإن الانصياع لروشتة الصندوق كان سيزيد الأوضاع الداخلية توتراً، ويؤخر الاستقرار المنشود والمتأخر كثيراً من الأساس. كما أن هذا التردد دفع الحكومة التونسية نحو البحث عن البدائل الأخرى المتاحة، والتي يمكن أن تعوض الاقتراض من الصندوق، خاصة أن هذه المرة الرابعة خلال 10 سنوات التي تطلب فيها تونس مساعدة الصندوق، ومن المنطقي أن يتساءل الشعب التونسي: أين ذهبت القروض السابقة وما هي أوجه الاستفادة التي حققتها تونس منها؟

وبعيداً عن طرق تونس باب صندوق النقد لحل الأزمة المالية الحادة، تبحث الحكومة عن حلول أخرى، منها مثلا الحصول على دعم قطري، ومن هنا توالت الزيارات التونسية إلى العاصمة القطرية، والتي زارها الرئيس قيس سعيد في فبراير/شباط الماضي، ثم رئيس الوزراء هشام المشيشي في نهاية مايو الماضي، بالإضافة إلى زيارة وصفت بغير رسمية قام بها راشد الغنوشي، رئيس حركة «النهضة» مطلع مايو/ أيار الماضي، وكان الهدف الرئيس للزيارات إيجاد حلول للاقتصاد التونسي، والأزمة الصحية في البلاد. وتوجت هذه الزيارات بتوارد أنباء حول وديعة قطرية بقيمة ملياري دولار للبنك المركزي التونسي، حيث نشر مستشار رئيس حركة النهضة رياض الشعيبي تدوينة على حسابه الرسمي، أشار فيها إلى النتائج الاقتصادية لزيارة المشيشي لقطر، ومن بينها مليارا دولار في شكل قرض ووديعة بنسبة فائدة ضعيفة جدا؛ وسيصل المبلغ إلى تونس خلال شهر يوليو/تموز المقبل.

كما امتد الاتفاق كذلك إلى تمويل قطر شراء مليوني جرعة من لقاح كوفيد 19 في شكل هدية للشعب التونسي، وتوقيع اتفاق لمضاعفة عقود العمل المخصصة للتونسيين بدولة قطر لتتجاوز 50 ألف عقد، بالإضافة إلى تبنّي قطر تنظيم «منتدى دولي للاستثمار في تونس» يوفر 25 مليار دولار لتونس على امتداد 5 سنوات، بما سيمثّل نقلة نوعية في وضعيّة الاقتصاد الوطني.

كما كثفت الدبلوماسية التونسية زياراتها الخارجية خلال الفترة الأخيرة لمواجهة الأزمة الاقتصادية الخانقة، حيث توجهت الزيارات إلى فرنسا التي تعهدت بدعم مطالب تونس أمام صندوق النقد، وإلى ليبيا والجزائر، وهي الزيارات التي تؤكد وجود طرق بديلة لحل الأزمة بخلاف التسويق لكون قرض صندوق النقد هو الحل الأوحد، ولا تزال المحاولات مع المؤسسات الاقليمية العربية والأفريقية مفقودة حتى الآن إلى حد كبير.

وكانت تونس قد حصلت على قرضين متتاليين من صندوق النقد العربي، الأول خلال شهر أيار/مايو 2020 بقيمة 59 مليون دولار، وبعده بشهر حصلت على الثاني بقيمة 98 مليون دولار، وذلك في إطار مجابهة فيروس كورونا ودعم برنامج إصلاح القطاعين المالي والمصرفي. ويشير الاتفاق على المساندة القطرية وقرضي صندوق النقد العربي إلى أهمية طرق أبواب المؤسسات الإقليمية التي يمكنها دعم الاقتصاد التونسي ولو بمبالغ صغيرة، وفي مقدمة تلك المؤسسات البنك الإسلامي للتنمية بأذرعه المختلفة، علاوة على البنك الأفريقي للتنمية وما يقدمه من قروض ومساندات يمكنها المساعدة في إعادة دوران عجلة الاقتصاد التونسي.

بالإضافة إلى القوى الاقليمية والدولية التي تحاول التملص من قوى الهيمنة العالمية، والتي أصبحت تلعب أدواراً متصاعدة في تشكيل التحالفات التي تمكنها من تحرير سياساتها، والتي من المرجح أن تقدم يد العون للاقتصاد التونسي في إطار سعيها نحو تدعيم قوتها الناعمة، وفتح أسواق أرحب لمنتجاتها، ويمكن للدبلوماسية التونسية أن تستهدف مجموعة من تلك القوى التي تتوافق مصالحها مع مصالح المواطن.

أو حتى تلك القوى التي تكون كلفة مساندتها أقل حدة من اشتراطات صندوق النقد الدولي، مثل الصين، ولكن يتعين أولاً أن تمتلك الدولة الخطط الاقتصادية والاستراتيجية التي تساعد في رسم الخريطة المستهدفة بالتحالف، وفي إطار من التكامل والندية، وتحقيق المصالح المتبادلة.